

النائب العام استرعى انتباه جميع أعضاء النيابة لأهمية تطبيق قانون مكافحة الفساد

العسكوسي: 9 فئات من كبار موظفي الدولة ملزمون بتقديم إقرارات الذمة المالية في مواعيد محددة

المبلغ أو موطنه أو البلاغ الكاذب عن جرائم الفساد»، مبيّناً أن هذه الجنح «تختص بها الإدارة العامة للتحقيقات ما لم تكن مرتبطة بجنابة الكسب غير المشروع أو مرتبطة بأي جنابة من جنابات الفساد فإن النيابة العامة تختص بها في هذه الحالة للارتباط بين الجنابة والجنحة».

وقال التعميم إن هذا القانون «يتضمن بعض القواعد الخاصة كالتص على اعفاء الجاني من العقاب إذا أبلغ عن اتفاق جنائي بارتكاب إحدى جرائم الفساد والنص على عقوبة العزل إذا حكم بالادانة عن جريمة الكسب غير المشروع أو تقديم إقرار الذمة المالية ناقصاً أو غير صحيح والنص على عدم سقوط جرائم الفساد وعدم سقوط العقوبة عنها بالتقادم».

جنح قانون مكافحة الفساد تختص بها الإدارة العامة للتحقيقات ما لم تكن مرتبطة بجنابة الكسب غير المشروع



استحدث القانون بالإضافة إلى هذه الجرائم (جريمة الكسب غير المشروع وجرائم اعاقه عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد أو أي جرائم أخرى ينص قانون آخر باعتبارها جرائم فساد)». وأضاف أن أهم ما استحدثته هذا القانون «انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد المنوط بها مباشرة كل الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون لاسيما بالنسبة إلى تقديم إقرارات الذمة المالية وفحصها وإبلاغ النيابة العامة أو لجنة التحقيق الخاصة بالوزراء عنها والتي سيرد النص عليها في اللائحة التنفيذية التي ستصدر بمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية».

وبيّن أن القانون ينص على أن النيابة العامة «تختص فقط بجنابة الكسب غير المشروع

على سبيل الحصر» منهم الوزراء وأعضاء مجلس الأمة والقضاة وأعضاء النيابة العامة ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارات والمديرون والقياديون في عدد من الهيئات والمؤسسات والجهات المهمة «وهؤلاء ملزمون بتقديم إقرارات الذمة المالية في مواعيد محددة وفق القواعد والإجراءات التي سوف تصدر بها اللائحة التنفيذية لهذا القانون».

وذكر التعميم أن القانون «يتضمن كذلك تحديد الجرائم التي تعتبر من جرائم الفساد وتشمل جرائم الأموال العامة والرشوة واستغلال النفوذ وغسيل الأموال والتزوير والتزييف والجرائم المتعلقة بسير العدالة والتهرب الجمركي والتهرب الضريبي وجرائم حماية المنافسة المشروعة كما

أصدر النائب العام ضرار العسكوسي تعميماً رقم 7 لسنة 2012 يسترعى فيه انتباه جميع أعضاء النيابة العامة إلى أهمية تطبيق قانون مكافحة الفساد والكشف عن الذمة المالية الجديد الذي صدر أخيراً وبدأ العمل به منذ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) بتاريخ 25 نوفمبر 2012.

ومن أبرز ما تضمنه ذلك التعميم بحسب بيان صحفي صادر عن النيابة العامة أمس «أن القانون المشار إليه قد جاء تطبيقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وافقت عليها الكويت والتي تعتبر مكملة لإحكام هذا القانون».

وجاء في التعميم أن هذا القانون «يتضمن تحديد تسع فئات من كبار موظفي الدولة



المستشار ضرار العسكوسي

النيابة تختص بجنابة الكسب غير المشروع المعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على 5 سنوات وغرامة تعادل قيمة الكسب غير المشروع



أكد وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات والإحصاء عمر الشرفاوي احترام والتزام الكويت عبر سلطاتها الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية بحقوق الإنسان على أرضها والذي توج بتشكيل اللجنة العليا لحقوق الإنسان برئاسة وزير العدل استجابة وتلبية للطروحات الشعبية والرسمية الرامية إلى الحفاظ على كرامة كل من يعيش على أرضها وصون حقوقه. الشرفاوي الذي أكد حرص

كشف عن نتائج دراسة أعدتها «العدل» عن «أثر العمالة المنزلية في المجتمع الكويتي»

الشرقاوي: 987 جريمة ارتكبتها العمالة المنزلية مقابل 4306 قضايا مجني عليها خلال آخر 10 سنوات

بشأن مكاتب استقدام العمالة المنزلية، وانتهاء بالتوصيات الخاصة بالمشروع الكويتي، مؤكداً ضرورة إنشاء جهاز مستقل يعنى بتنظيم كل أمور ومتعلقات العمالة المنزلية على أن يدار من قبل أعلى المستويات بالدولة، بما في ذلك وضع تشريعات وقوانين جزائية جديدة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر والقضاء على تجار الأقامات الصحية، وغيرها من الأمور التي من شأنها معالجة الخلل القائم للمحافظة على اسم الكويت في المرتبة التي تتطلع إلى بلوغها ضمن قائمة حقوق الإنسان بالمعلم.

بهذه القضايا بلغ 5080 متهما خمسهم فقط كويتيون بعدد 1057 متهما. توصيات رباعية الشرفاوي الذي دق ناقوس الخطر محذراً من مغبة استفحال هذه الظاهرة، أضاء على بعض أهم التوصيات التي انتهت إليها الدراسة الميدانية بدءاً بتلك الخاصة بالأسرة الكويتية مروراً بالتوصيات الخاصة بالعمالة المنزلية، وصولاً للتوصيات

وعلى أثر تلك الإشاعات التي نالت من الوجه الحضاري والإنساني للكويت - إدارة الإحصاء والبحوث في قطاع تكنولوجيا المعلومات بالوزارة بالتعاون مع مركز التميز في وحدة الاستشارات الإحصائية في كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت عن «أثر العمالة المنزلية في المجتمع» أوضح فيها أنه خلال السنوات العشر الأخيرة ارتكبت العمالة المنزلية 987 جريمة فيما كان مجنياً عليها في 4306 قضايا وأشار إلى أن إجمالي عدد المتهمين

الكويت على الانضمام لمعظم الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، لاسيما تلك التي تتعلق بمكافحة قضايا الاتجار بالبشر والرق والعبودية، نفي ما روجت له بعض وسائل الإعلام المحلية والخارجية من وجود انتهاك سافر من قبل المواطنين وأرباب العمل للعمالة المنزلية التي يستقدمها المواطنون المقيمون من الخارج تحت مسمى «خادم منزلي» كاشفاً عن نتائج دراسة ميدانية أعدتها أخيراً -

إجمالي المتهمين بهذه القضايا 5080 متهماً خمسهم فقط كويتيون بعدد 1057 متهماً



عمر الشرفاوي

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى آل المرزوق الكرام

مُشَرِّفُ الْكَبْرِيَاءِ

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

آل المرزوق الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

سعود خالد الداود المرزوق

تغمده الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ